

أجود التقريرات

[296] العدم أو المطلقة بالإضافة إليهما موضوعا في مقام حمل الوجود أو العدم عليها بل لابد من أن يكون الموضوع في هذا المقام نفس الماهية المعرأة عن لحاظ الإطلاق والتقييد كذلك لا يعقل أن يكون موضوع الخطاب هو المكلف المقيد بكونه فاعلا أو المقيد بكونه تاركا أو المطلق بالإضافة إليهما والفرق بين انحفاظ الخطاب في هذا القسم وانحفاظه في القسمين السابقين إنما هو من جهة أن انحفاظ الخطاب في هذا القسم لاجل أنه من لوازم ذاته حيث أن تعلق الخطاب بشيء بذاته يقتضى وضع تقدير وهدم تقدير آخر سواء كان الخطاب وجوبيا أو تحريميا فإن الأول يقتضى وضع تقدير الوجود وهدم تقدير العدم كما أن الثاني يقتضى وضع تقدير العدم وهدم تقدير الوجود وهذا بخلاف انحفاظ الخطاب في القسمين السابقين فإنه من جهة التقييد بذلك التقدير أو الإطلاق بالإضافة إليه والا فذات الخطاب بالحج أو الصلاة مثلا لا يقتضى انحفاظه في تقدير الاستطاعة بنفسه ويترتب على الفرق من هذه الجهة امران (الأول) أن نسبة التقدير المحفوظ فيه الخطاب بالإضافة إليه في القسمين الأولين نسبة العلة إلى معلولها أما في موارد التقييد فهو واضح لما ذكرناه من أن مرجع كل تقدير كان الخطاب مشروطا به إلى كونه مأخوذا في موضوعه وقد عرفت أن رتبة الموضوع من حكمه نظير رتبة العلة من معلولها وأما في موارد الإطلاق فلما ذكرناه (1) من اتحاد مرتبة الإطلاق والتقييد إذ الإطلاق عبارة عن عدم التقييد في مورد قابل له فإذا كانت مرتبة التقييد سابقة على مرتبة الحكم المقيد به كانت مرتبة الإطلاق أيضا كذلك وأما في هذا القسم فنسبة التقدير المحفوظ فيه الخطاب بالإضافة إليه نسبة المعلول إلى العلة وذلك لما مر مرارا من أن الخطاب له نحو عليه _____ - بها مطلوبة كما هو الحال في عروض الوجود على المهية وبالجملة قياس عدم تقيد الماهية المحمول عليها الوجود أو العدم بالوجود أو العدم وعدم إطلاقها بالإضافة إليهما بعدم تقيد الطلب بوجود متعلقه أو بعدمه وعدم إطلاقه بالإضافة إليهما كما أفيد في المتن قياس مع الفارق 1 - لا يخفى أن تقيد الحكم بشيء وإن كان يقتضى تأخر فعلية الحكم عن تحقق ذلك الشيء طبعاً إلا أن إطلاق الحكم بالإضافة إلى شيء لا يقتضى التأخر المزبور وذلك لما عرفت سابقاً من أن الإطلاق عبارة عن عدم دخل قيد ما في فعلية الحكم من الضروري أن تأخر حكم عماله دخل في فعليته لا يستلزم تأخره عما ليس له دخل فيها وكون نفس الإطلاق والتقييد في مرتبة واحدة وإن كان صحيحاً إلا أنه اجنبي عما نحن فيه وهو اثبات تأخر ذات الحكم - (*)

